

ورقة تيسيف:

الحوار لأجل مساعدة الديمقراطية

اصبح تغريس القيم الديمقراطية بصورة تدريجية في دول منطقة الشرق الاوسط و افريقيا الشمالية موضوعا مطروقا علي مستوي عالمي بعد ان شرعت مبادرة "الشرق الاوسط الواسع و افريقيا الشمالية" في عام 2003 و قمة البلدان النامية في سي ايسلاند بشهر يونيو من عام 2004.

وبالاضافة قامت دول المنطقة بمناقشة الموضوع و تطوير المبادرة خلال برامج مختلفة بما في ذلك "اجتماع العقبة (ديسمبر 2003), اعلان الاسكندرية(مارس 2004), قمة العرب في تونس(مايو 2004) ومؤتمر الديمقراطية و حقوق الانسان و دور المحكمة الجنائية الدولية المنعقد بين حكومات المنطقة في صنعاء(يناير 2004)" و بالتالي تم تصميم برنامج الحوار لمساعدة الديمقراطية لأجل تنمية انتاجية الحوار بين المجتمع المدني و الحكومات و المجالس النيابية في منطقة الشرق الاوسط الواسع و افريقيا الشمالية. فان "الحوار لمساعدة الديمقراطية" يستهدف الحصول علي مشاطرة التجارب و الممارسات و الدروس المستخرجة خلال تنسيق تطوير مبادرات الاصلاح المحددة الي مسائل مطروحة متعلقة بالاصلاح السياسي و الديمقراطية و حقوق الانسان مع مساهمة منظمات مدنية غير حكومية و زعماء سياسيين و مندوبي وسائل الاعلام و خبراء المجلس المدني فيها.

تم تعيين ايطاليا و تركيا و اليمن بلدانا مسنولة عن تنفيذ المشروع المذكور. فتعهدت احدي مؤسسة مدنية من كل واحد من البلدان اعلاه مسؤولية تطور خطة استراتيجية و تنفيذها للمشروع المبين في البيان النهائي فتعيينت مؤسسة "No Peace without justice" المدنية من ايطاليا و مؤسسة " مركز استعلامات و التدريب لحقوق الانسان" من اليمن الشريكتين لمؤسسة تيسيف الوقفية للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تقوم بتنفيذ المشروع.

قام برنامج الحوار لمساعدة الديمقراطية الذي يهدف تزويد الاجابة و مساعدة تنمية القوة الدافعة للاصلاح في المنطقة بتحديد مركبات المواضيع التي يمكن ان تزيد الانتاجية . فلكم الموضوعان الهامان المميزان المعينان كمواضيع ذات الاسبقية للسنة الاولى:

- (1) مشاركة النساء في الحياة العامة.
- (2) التعددية السياسية و الاجراءات الانتخابية.

اختارت تيسيف موضوعا محوريا وهو "مشاركة النساء في الحياة العامة" و قامت بعقد ندوة تحت عنوان "تقوية مشاركة النساء في الحياة العامة و تطور الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط الواسع و افريقيا الشمالية" في استانبول بتاريخ 20-21 حزيران(يونيو) 2005 م. قامت الندوة موازاة لاهداف الحوار لاجل مساعدة الديمقراطية بتزويد منصة لمناقشة الازواضع المتعلقة بحقوق السياسية و الاجتماعية الاقتصادية التي تشكل حياة النساء العامة. تم التأكيد علي ان التدقرط هذ خطوة مفتاحية لتحقيق الامن في منطقة الشرق الاوسط و افريقيا الشمالية. فان الديمقراطية ترفض فرضها علي المجتمع من الفوق الي الاسفل , فينبغي ان تصير حركات النساء من المناطق القروية, تعزز بها و تدعم و تشجع من قبل كافة الديمقراطيات كمثثلة لقوة مركزية في المجتمع.

من الضرورة العاجلة للحكومات تحمل مسؤولية معالجة تفاوتات الجنس المؤكدة في غضون ندوة استانبول. فانه توجد تفاوتات الجنس بالمنطقة الي ابلغ حد في الحال. تواجه النساء حاليا بمشاكل اساسية في المنطقة بما في ذلك عدم المعرفة بالكتابة و القراءة و عدم الاستواء في مجال الاقتصاد و حرمانهن عن الحقوق الاولية. انه لبالغ الاهمية و العجلة معالجة الحكومات هذه المشاكل بواسطة مقاييس و اجهزة حكومية واقعية. كما انه علي جانب كبير من الاهمية تخصيص موارد كافية للمنظمات المدنية (غير الحكومية) من قبل المتبرعين المحليين او الدوليين.

تم تدعيم اقتراح من قبل كثير من مندوبي الحكومات و قدر ما من المشتركين من المنظمات المدنية لتأسيس هيئة دولية مستقلة للمراقبة بناء علي طلب سيداف(اتفاقية ازالة كافة التحيزات ضد النساء). تم تكييف اتفاقية سيداف من قبل الجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة في عام 1979 و اصبحت يراجع اليها كثيرا في اعلان حقوق النساء الدولية.

بلغ مجموع الدول التي اقرت الاتفاقية- مع ابداء تحفظات في بعض المسائل- مائة و ثمانون (180). تقوم منظمة سيداف بتزويد اطار موثر و اعداد اوساط ملائمة لحركات النساء في المنطقة لاجل تحقيق مطالباتهن.

ان مشاطرة التجارب و تأسيس الشبكات علي جانب كبير من الاهمية لتقديم اقتراح جهاز مراقب. نحن نعتقد ان هذه الهيئة المتشكلة من مندوبي منظمات النساء من المنطقة ستنجح في الشروع بتأليفه و العمل نحو تحقيق الغرض. ولكن ينبغي ان يؤكد علي ان هذه العملية, ليست عملية تعطي نتائجها في ليلة واحدة.

وان الشعور بان مرحلة انتشار الديمقراطية هي مرحلة مجهددة و طويلة و تحتاج الي الحفظ المتواصل يكون مقتضي اساسيا. تشمل عملية انتشار الديمقراطية كافة الطبقات الشعبية و الاحزاب السياسية و الانتخابات و العوامل الاخرى.

فلا يستطع مساعد اجنبي ان يقوم الا كمشجع للديمقراطية , ولكن الديمقراطية تقتضي لها صاحبا محليا. فيمكن للحوار لأجل مساعدة الديمقراطية و امثاله القيام بالنظر لهذه المبادرة كمنصة للمجتمع المدني للتأثير علي السياسة و التشجيع علي الحصول عي تغيير مجسم مستدامة.

قامت مؤسسة تيسيف الوقفية للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية مع رفيقيها من المنظمات المدنية (NPWJ , HRITC) في الحوار لاجل الديمقراطية بتأسيس هيئة , لاجل ان تقوم باستدامة برنامج الحوار لاجل الديمقراطية نحو غرض معالجة كثير من عجز ديمقراطي موجود في الحال علي رغم تحقيق بعض من الاصلاحات السطحية. و تقوم مؤسسة تيسيف الوقفية للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية بعقد ندوة ثانية في اطار هذه الظروف حول موضوع تقوية النساء في نهاية شهر يناير من عام 2006 , و ستكون هذه الندوة لاحقة للاولي. نتأمل تكون فرصة للترقي و التقدم نحو الامام بتقديم توصيات معينة و فرصة استكشاف لاقتراحات قابلة للتطبيق في موضوع جهاز المراقبة لمنظمة سيداف.